البَابُ الأوَّل

فى شرح الجمل ، وذكر أقسامها ، وأحكامها

المسألة الأولى

تمهيد : الأحكام جمع حُكم وهو:

«**النسبة التامة بين شيئين**» وفيه؛ أى فى الباب أربع مسائل:

المسألة الأولى: فى شرحها؛ أى الجملة، ويستتبع ذكر ذلك أقسامها وأحكامها.

ما المراد بالأقسام؟

والمراد بالأقسام: الجزئيات، لا الأجزاء.

اعلم أيها الواقف على هذا المصَنّف:

أن اللفظ المركب الإسنادى يكون:

«أ» مفيدا كقَام زيدٌ. «ب» وغير مفيد نحو: إن قام زيد...

- وأن غير المفيد يُسَمّى جملةً فقط.

- وأن المفيد يسمّى كلاماً؛ لوجود الفائدة، ويسمى جملة؛ لوجود التركيب الإسنادى.

ماذا يعنى النحاةُ بالمفيد؟

ونعني- معشر النحاة- بالمفيد، حيث أطلقناه فى بحث الكلام: «ما يحسن من المتكلم السكوتُ عليه؛ بحيث لا يصير السامع منتظراً لشىء آخرَ».

ما العلاقة بين الجملة والكلام؟

وبين الجملة والكلام عمومٌ مُطلق؛ وذلك أن الجملةَ أعمُّ من الكلام[1]؛ لصدقها بدونه، وعدم صدقه بدونها.

فكل كلام جملة؛ لوجود التركيب الإسنادى.

ولا ينعكس عكساً لُغَوِيًّا؛ أى ليس كل جملة كلاماً؛ لأنه تعتبر فيه الإفادة بخلافها، ألا

---

(١) فالجملة أعم من الكلام؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا نسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام، وسيأتى بيان ذلك.

ترى أن جملة الشرط نحو: «**إن قام زيد**».

من قولك: «**إن قام زيد قام عمرو**» يسمى جملة؛ لاشتمالها على المسنَد والمسنَدِ إليه.

ولا يُسَمّى كلاماً؛ لأنه لا يُفيدُ معنى يحسن السكوت عليه؛ لأنّ إن الشرطية أخرجته عن صلاحيته لذلك؛ لأن السامع ينتظر الجواب.

وكذلك؛ أى : كالقول فى جملة الشرط: القول فى جملة الجواب؛ أى جواب الشرط، وهى جملة: «**قام عمرو**» من المثال المذكور.

فتسمى جملة، ولا تسمى كلاماً؛ لما قلناه.

الحاصل:

والحاصل: أنه جعل فى كل من جملتى الشرط وجوابه أمرين:

أحدهما – ثُبُوتى: وهو التسمية بالجملة.

والآخر – سلبى، وهو عدم التسمية بالكلام.

ففى ذلك دليل على ما ادعاه من عدم ترادف الجملة والكلام، وردٌّ على من قال بترادفهما كالزمخشرى وعلى من قال: جملة جواب الشرط كلام بخلاف جملة الشرط، كالرَّضى.

أقسام الجملة بالنسبة إلى التسمية:

ثم الجملة تنقسم أولا بالنسبة إلى التسمية إلى:

(١) اسمية و (٢) فعلية

وذلك أنها تسمى اسمية إن بُدِئَت باسم:

١ – صريح : كزيد قائم.

٢ – مؤول : نحو ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٤].

أى صَوْمُكم خيرٌ لكم.

٣ – أو بوصفٍ رافع لِمُكْتَفًى به نحو:

«**أقائمٌ الزّيدان**».

٤ – أو اسم فعل نحو: هيهاتَ العقيقُ.

هل تتغير التسمية بدخول حرف عليها؟

وإذا دخل عليها حرف فلا يغير التسمية، سواء:

(١) غيّر الإعراب دون المعنى.

(٢) أم غيّر المعنى دون الإعراب.

(٣) أم غيّرهما معًا. (٤) أم لم يُغَيّر واحداً منهما.

فالأول : نحو : إنَّ زيداً قائم. **والثانى** : نحو : هل زيدٌ قائمٌ؟

والثالث : نحو : ما زيدٌ قائماً. **والرابع** : نحو : لَزَيْدٌ قائمٌ.

متى تسمى الجملة فعلية؟

والجملة تسمى فعلية، إن بُدئت بفعل:

- سواء كان ماضياً، أو مضارعاً، أم أمراً.
- وسواء كان الفعل متصرفا أم جامداً.
- وسواء كان تاماً أم ناقصاً.
- وسواء كان مبنيا للفاعل أم مبنيا للمفعول.

الأمثلة:

(١) كقام زيد، ويَضْرب عمرٌو، واضرب زيدا.

(٢) ونعم العبد.

(٣) وكان زيد قائما.

(٤) و ﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾ [الذاريات].

ما يعد أيضا من الجمل الفعلية:

(١) لا فرق فى الفعل بين أن يكون مذكوراً أو محذوفاً.

(٢) تقدم معموله عليه أم لا.

(٣) تقدم عليه حرف أم لا.

أمثلة:

(١) نحو : هل قام زيدٌ. (٢) ونحو : زيداً ضربتُه. (٣) ويا عبدَ اللهِ.

فزيداً وعبد الله منصوبان بفعل محذوف؛ لأن التقدير فى الأول: ضربتُ زيداً ضربتُه؛ فحذف ضربت لوجود مُفَسّره وهو «**ضَرَبْتُه**».

والثانى: أدعو عبدَ الله، فحذف أَدْعُو؛ لأن حرفَ النداءِ نائبٌ عنه.

ونحو: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧].

ففريقاً مقدم من تأخير، والأصل: كذبتم فريقاً.

ثم الجملة تنقسم ثانيا بالنسبة إلى الوصفية إلى:

(١) صغرى و (٢) كبرى

فالصُغرى: هى المخْبَر بها عن مبتدأ.

(١) فى الأصل نحو: إنّ زَيْداً **«قام أبوه»**. **(٢) أو فى الحال:** اسمية كانت أو فعلية.

الجملة الكبرى:

والكبرى: هى التى خبرها جملة: **« كزيد قام أبوه»**.

فجملة **«قام أبوه»** صُغرى؛ لأنها خبر عن زيد وجملة: **«زيد قام أبوه»**. كبرى؛ لأن خبر المبتدأ فيها جملة.

الجملة قد تكون صُغرى وكبرى:

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين؛ كما إذا قيل: **«زيد أبوه غلامه منطلق»**.

فزيد: مبتدأ أول، وأبوه: مبتدأ ثانٍ، وغلامُه: مبتدأ ثالث.

ومُنْطَلِقٌ: خبر المبتدأ الثالث، وهو غلامه، والمبتدأ الثالث وخبره، وهما غلامه منطلق خبر المبتدأ الثانى، وهو أبوه، والرابط بينهما الهاء من غلامه.

والمبتدأ الثانى وخبره هما: **«أبوه غلامه منطلق»** خبر المبتدأ الأول، وهو **«زيد»**.

والرابط بينهما وهو **«الهاء»** من **«أبوه»** ، ويسمى المجموع وهو : **«زيد»** و **«منطق»**، وما بينهما: **«جملة كبرى»**. لا غير؛ لأن خبر مبتدئها جملة. وتسمى جملة **«غلامه منطلق»** جملة صغرى لا غير؛ لأنها وقعت خبرا عن مبتدأ وهو أبوه.

وتسمى جملة: **«أبوه غلامه منطلق»** (جملة كبرى) بالنسبة إلى جملة غلامه منطلق.

وتسمى جملة **«أبوه غلامه منطلق»** (جملة صغرى) بالنسبة إلى زيد؛ لكونها وقعت خبرا عنه. والمعنى: غلام أبى زيد منطلق.

كيف يكون التصرف فى الروابط؟

ولك فى الروابط طريقان:

أحدهما – أن تضيف كلا من المبتدآت غير الأول إلى ضمير مَتْلُوّه، كما مَثّل المصنف.

والثانى – أن تأتى بالروابط بعد خبر المبتدأ الأخير نحو: **«زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه»** فضمير التثنية للأخوين وضمير المؤنث لهند، وضمير المذكر لزيد.

وتتفرع من هذين الطريقين طريق ثالثة مركبة منهما وهى: أن تجعل بعض الروابط مع

المبتدأ، وبعضها مع الخبر، نحو: زيد عبداه الزيدون ضاربوهما.

ومثله فى كون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين:

﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ [الكهف: ٣٨] أى أصل لكنا: لكن أنا. فحذفت الهمزة بنقل الحركة أو بدونه، وتلاقت النونان؛ فأدغما.

وفى قراءة ابن عامر[١] بإثبات ألف أنا وصلا ووقفا والذى حسّن ذلك وقوع الألف عوضا عن همزة أنا وقراءة أبىّ بن كعب[٢] لكن أنا على الأصل.

وإلا؛ أى وإن لم يكن أصله لكن أنا بالتخفيف بل كان أصله لكن هو بالتشديد وإسقاط الألف؛ لقيل: لكنه؛ لأن لكن المشددة عاملة عمل إن، فإذا كان اسمها ضميراً وجب اتصاله بها.

وقد تسامح المصنفون: بدخول اللام فى جواب إن الشرطية المقرونة بلا النافية فى قولهم. وإلا لكان كذا. حملا على دخولها فى جواب لو الشرطية؛ لأنها أختها.

ومنع الجمهور: دخول اللام فى جواب إن.

وأجازه ابن الأَنْبَارِي[٣]. ولكن حرف استدراك من «**أكفرت**».

كأنه قال: أنت كافر بالله، ولكن أنا هو الله ربى، فأنا: مبتدأ أول، وهو: ضمير الشأن مبتدأ ثان، والله: مبتدأ ثالث، وربى: خبر المبتدأ الثالث.

والمبتدأ الثالث وخبره خبر الثانى، ولا تحتاج لرابط؛ لأنها خبر عن ضمير الشأن.

والثانى وخبره خبر الأول، والرابط بينهما: ياء المتكلم، ويسمى المجموع: جملة كبرى، والله ربى: جملة صغرى.

و «**هو الله ربي**» جملة كبرى بالنسبة إلى الله ربى. وصغرى بالنسبة إلى أنا.

وقد تكون الجملة لا صغرى ولا كبرى لفقد الشرطين: كقام زيد، وهذا زيد.

---

(١) ابن عامر: هو أحد القراء بدأ يقرأ بقراءة حمزة ثم اختار لنفسه قراءة خاصة تنسب إليه توفى سنة ٢٣١هـ انظر إنباه الرواة ٣/١٤٣؛ بغية الوعاة /٤٥، وجاء فى «قلائد الفكر» ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ قرئ بإثبات الألف وفقا للدلالة على أن لكن للاستدراك، وليست هى الناصبة، وأصلها لكن أنا هو الله ربى فحذفت الهمزة، وصلا على الأصل لأن الأصل حذف ألف أنا وصلا تخفيفا وإثباتها وقفا.

(٢) أبىّ بن كعب: سيد القراء من فضلاء الصحابة، اختلف فى سنة موته، وبعد اجتماع الأمة على المصاحف العثمانية أصبح مصحف ابن مسعود كمصحف أبىّ وغيرهما من المصاحف.

المراجع: فنون الأفنان فى عجائب القرآن لابن الجوزى من تحقيقى.

(٣) ابن الأنبارى هو أبو بكر محمد القاسم بن محمد الأنبارى من أعلم نحاة الكوفة أخذ عن ثعلب ومات سنة ٣٢٧هـ **لمزيد من المراجع:**

أبو بكر بن الأنبارى ودراساته النحوية للدكتور فاضل صالح السامرائى الطبعة الأولى بغداد ١٩٧٥م.

المسألة الثانية

من المسائل الأربع من الباب الأول

في بيان الجمل التي لها محل من الإعراب :

الجمل التى لها محلّ من الإِعراب الذى هو الرفع، والنصب، والخفض، والجزم. وهى سبع:

إحداها: (الواقعة خبراً لمبتدأ فى الأصل أو فى الحال).

ما موضعها؟

وموضعها: إما رفع، أو نصب:

[١] فموضعها رفع فى بابى المبتدأ، وإن المشدّدة.

الأمثلة: فالأول- «**نحو: زَيْدٌ قام أبوه**» فجملة «**قام أبوه**» فى موضع رفع خبر عن «**زيد**».

والثاني- «**إن زيداً أبوه قائم**». فجملة: «**أبوه قائم**» فى موضع رفع خبر إنّ.

الفرق بين خبر المبتدأ وخبر إن:

والفرق بين البابين من وجوه:

أحدها: أن العامل فى الخبر على الأول «**المبتدأ**»، وعلى الثانى «**إن**».

ثانيها- أن الخبر فى الأول محكم، وفى الثانى منْسُوخ[1].

ثالثا- أن الخبر فى الأول يُلْقَى إلى خالى الذهن من الحكم، والتردد فيه. وفى الثانى يُلْقَى إلى الشاكّ، أو المنكر فى أول درجاته.

الموضع الثانى للجملة الواقعة خبرا:

[٢] وموضعها نصب فى بابى: «**كان و «كاد**»:

فالأول: نحو ﴿ كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴾ [الأعراف: ١٧٧]. فجملة «**يظلمون**» من الفعل والفاعل فى موضع نصب خبر لكان.

---

(١) ففى خبر المبتدأ رفع بالمبتدأ، وفى خبر إن نسخ هذا الرفع، وأصبح هناك رفع آخر العامل فيه إن التى نسخته وغيرته.

والثاني: نحو: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١].

فجملة «**يفعلون**» فى موضع نصب خبر لكاد.

الفرق بين البابين: باب «**كان**» وباب «**كاد**»:

والفرق بين البابين من وجوه:

الأول – أن جملة خبر كان قد تكون جملة اسمية وفعلية.

وجملة – خبر «**كاد**» لا تكون إلا فعلية فعلها مضارع.

الثانى – أن خبر «**كان**» لا يجوز اقترانه بأن المصدرية، ويجوز فى خبر «**كاد**».

الثالث – أن خبر كان مُخْتَلَف فى نصبه على ثلاثة أقوال:

أحدها – أنه خبر مُشَبّه بالمفعول عند «**البصريين**». **والثاني**: أنه مشبه بالحال عند الفراء[1].

والثالث – أنه حال عند «**الكوفيين**».

الجملة الثانية والثالثة: (الواقعة حالا، والواقعة مفعولا به)، ومحلهما النصب.

مثال الحالية:

فالحالية نحو قوله تعالى: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦] فجملة «**يبكون**» من الفعل والفاعل فى محل نصب على الحال من الواو. وعِشاءً: منصوب على الظرفية.

وقوله ﷺ: «**أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد**»[2] فجملة: «**وهو ساجد**» من المبتدأ والخبر فى محل نصب على الحال من العبد.

الجملة المفعولية:

والجملة المفعولية تقع فى أربعة مواضع:

الأول – أن تقع محكيةً بالقول نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠] فجملة: «**إنى عبد الله**» فى موضع نصب على المفعولية محكية.

والدليل على أنها محكية بقال: كسر إن بعد دخول «**قال**».

---

(١) الفَرّاء: هو أبو زكريا يحيى بن زياد. أخذ عن الكسائى. وكان فقيها عالماً فى النحو واللغة. مات سنة ٢٠٧هـ. ترجمته فى نزهة الألبا: ١٣٤، ومعجم الأدباء: ٢٠ – ٩.

(٢) جاء فى فيض القدير شرح الجامع الصغير للعلامة المناوى: والحديث صحيح رواه مسلم وأبو داود والنسائى ولم يخرجه البخارى. كما ذكر المناوى.

ثم قال: أقرب ما: مبتدأ حذف خبره لسد الحال مَسَدّه (يكون العبد من ربه وهو ساجد) أى: أقرب ما يكون من رحمة ربه حاصل فى كونه ساجدا. كذا قرره بعضهم.

والثانى : أن تقع تاليةً للمفعول الأول فى باب ظن نحو: **«ظننت زيداً يقرأ»**.

فجملة «يقرأ» من الفعل وفاعله المستتر فيه فى موضع نصب، على أنها المفعول الثانى لظن[1].

والثالث – أن تقع تاليةً للمفعول الثانى فى باب **«أَعْلَمَ»** [2].

نحو: أَعْلَمْتُ زيداً عمراً **«أبوه قائم»**.

فجملة: **«أبوه قائم»** فى موضع نصب على أنها المفعول الثالث، وإنما لم تقع تالية للمفعول الأول من باب أعلم؛ لأن مفعوله الثانى مبتدأ فى الأصل. والمبتدأ لا يكون جملة.

والرابع: أن تقع مُعَلّقاً عنها العامل.

المراد بالتعليق؟

والتعليق: إبطال العمل لفظاً وإبقاؤه محلاً لمجيء ما له صدر الكلام؛ سواء كان من باب علم أو من غيره.

مثال ما كان من باب علم:

فالأول: نحو: ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾ [الكهف: ١٢]، فَأَىّ الحزبين: مبتدأ، ومضاف إليه.

وأَحْصَى: خبره، وهو فعل ماضٍ لا اسم تفضيل على الأصح. وجملة المبتدأ وخبره: فى موضع نصب سادّة مَسَدّ مَفْعُولَىْ نَعْلَم.

مثال ما كان من غير باب علم:

والثانى: نحو: ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾ [الكهف: ١٩]، أزكى: اسم تفضيل؛ لأنه من الثلاثى، فأيها: مبتدأ ومضاف إليه، وأزكى: خبره. وطعاماً: تمييز.

وجملة المبتدأ وخبره فى موضع نصب سادّة مَسَدّ مفعولى ينظر المقيد بالجار.

قال المصنف فى المغني[3]: لأنه يقال: نظرت فيه، ولكنه هنا علق بالاستفهام عن

---

(١) وقد اجتمع وقوع خبرى كان وإن والثانى من مفعولَىْ ظن جملة فى قول أبى ذؤيب:

فإن تزعمينى كنتُ أجهل فيكم فإنى شريت الحلمَ بعدك بالجهل

(٢) أَعْلَم: تنصب ثلاثة مفاعيل. مفعولها الثانى المبتدأ والثالث خبره.

(٣) هو كتابه «مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب» وهو الكتاب الذى وصل إلى ابن خلدون، وأثنى عليه فى مقدمته فقال: فوقفنا منه على علم جَمّ، يشهد بعلو قدرته فى هذه الصناعة، ووفور بضاعته منها. [المقدمة ص ٩٣].

الوصول فى اللفظ إلى المفعول، وهو من حيث المعنى طالب له على معنى ذلك الحرف[1].

وزعم ابن عُصْفُور: أنه لا يعلق فعل غير «**علم وظن**» ؛ حتى يتضمن معناهما.

وعلى هذا، فتكون هذه الجملة سادّة مَسَدّ مفعولين. ا هـ، والنظر: الفكر فى حال المنظور فيه.

الرابعة من الجمل التى لها محل:

(أ) الجملة المضاف إليها ومحلها: الجر، فعلية كانت أو اسمية.

الأمثلة:

نحو قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] فجملة «**ينفع الصادقين صدقهم**» فى محل جر بإضافة يوم إليها. والثانية : نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ [غافر: ١٦]، فجملة «**هم بارزون**» من المبتدأ والخبر فى محل جَرٍّ بإضافة يوم إليها.

الدليل على أن «يوم» فيهما مضاف:

والدليل على أن «**يوم**» فيهما مضاف، عدم تنوينه.

جمل أخرى فى موضع خفض:

(ب) وكذا كل جملة وقعت بعد «**إذْ**» الدالّة على الماضى.

(ج) أو «**إذا**» الدالة على المستقبل.

(د) أو «**لمَّا**» الوجودية الدالة على وجود شىء لوجود غيره عند من قال باسميَّتها، وهو أبو بكر السَّرّاج[2]، وتبعه أبو على الفارسى، وتبعهما أبو الفتح بن جِنِّي[3]، وتبعهم جماعة زعموا

---

(١) ويرى ابن هشام فى المغنى أن التعليق غير مختص بباب «ظن» بل هو جائز فى كل فعل قلبي؛ ولهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام: أن تكون فى موضع مفعول مقيد بالجار نحو: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٤]، ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩]. ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢]. لأنه يقال: فكرت فيه: وسألت عنه، ونظرت فيه، ولكن علقت هنا الاستفهام عن الوصول فى اللفظ إلى المفعول، وهى من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف. **والثانى**: أن تكون فى موضع المفْعُول المسرح أى غير مقيد بالجار نحو: عرفت من أبوك. **والثالث**: أن تكون فى موضع المفعولين نحو: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا﴾ [طه: ٧١] ﴿لِنَعْلَمَ أَىُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: ١٧].

لمزيد من الدراسة يرجع إلى: (أ) شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصارى، (ب) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصارى تحقيق محيى الدين عبد الحميد مطبعة السعادة ١٩٥٧م.

(٢) ابن السراج : أبو بكر محمد بن السرى البغدادى كانت وفاته شابا سنة ٣١٦هـ .

(٣) ابن جنى : أبو الفتح عثمان بن جنى لقى ربه ببغداد سنة ٣٢٨هـ لمزيد من الاطلاع: ابن جنى النحوى للدكتور فاضل صالح السامرائى بغداد ١٩٦٩م.

أنها ظرف بمعنى حين. وقال ابن مالك[1]: بمعنى إذا، واستحسنه المصنف فى المغنى.

(هـ) أو «**بينما**» أو «**بينا**» بزيادة الميم فى الأولى وحذفها فى الثانية - فهي؛ أى الجملة الواقعة بعد هذه المذكورات فى موضع خفض، بإضافتهن؛ أى إضافة هذه المذكورات إليها.

أمثلة:

(١) مثال «**إذْ**»: قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦] و﴿إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦] فتضاف للجملتين كما مثلنا.

(٢) ومثال «**إذا**» - وتختصّ بالجملة الفعلية على الأصح- قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ [النصر: ١].

(٣) ومثال «**حيث**»: جلست حيث جلس زيد، أو .. حيث زيد جالسٌ. فتضاف للجملتين كما مثّلنا، وإضافتها إلى الجملة الفعلية أكثر.

(٤) ومثال «**لمَّا**» قولك: لَمّا جاء زيد جاء عمرو، وتختصّ بالفعل الماضى.

(٥) ومثال «**بينما**» أو «**بينا**» قولك: بينما أو بينا زيدٌ قائم، أو يقوم زيد.

والصحيح: أن ما كافّة لبين عن الإضافة فلا محل للجملة بعدها من الإعراب . وأصل «**بينا**» بينما فحذفت الميم.

الجملة الخامسة:

الواقعة جوابًا لشرطٍ جازم، وهو : إنِ الشرطية وأخواتها، ومحلها الجزم:

(١) إذا كانت الجملة الجوابية (**مقرونة بالفاء**) سواء كانت: اسمية أو فعلية، خبرية أم إنشائية.

(٢) أو كانت «**مقرونة بإذا الفجائية**»، ولا تكون إلا اسمية، والأداة «**إن**» خاصة.

الأمثلة:

فالأولى: المقرونة بالفاء نحو قوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]. فجملة: «**لا هادى له**» من لا، واسمها، وخبرها، فى محل جزم؛ لوقوعها

---

(١) ابن مالك: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الطائى الأندلسى الدمشقى أكبر نحوى ظهر فى القرن السابع الهجرى فى العالم الإسلامى كله ومن أشهر النحاة الذين عرفهم تاريخ النحو العربى منذ نشأته المبكرة فى القرن الثانى للهجرة إلى اليوم.

والواقع أننا - إذا استثنينا سيبويه أبا النحو العربى، وصاحب «الكتاب» أشهر كتاب فى النحو - لا نكاد نجد عالما من علماء النحو نال تلك الشهرة العريضة التى نالها ابن مالك صاحب «الألفية» و «التسهيل».

جوابا لشرط جازم وهو : «**مَنْ**». ولهذا؛ أى ولأجل أنها فى محل جزم قرئ بجزم «**يَذَر**»- بالياء- عطفاً على محلّ الجملة « فيَذَرْهم» مجزوم- على قراءة حمزة، والكسائي- معطوف على محل جملة: «**فلا هاديَ له**».

والثانية: المقرونة بـ «**إذا**» الفُجائية نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، فجملة: «**هم يقنطون**» فى محل جزم؛ لوقوعها جوابا لشرط جازم وهو «**إن**».

والفجأة: البغتة، وتقييد الشرط بالجازم: احتراز عن الشرط غير الجازم «إذا، ولو، ولولا».

متى يحكم للفعل وحده بالجزم؟

(١) فأما إذا كانت جملة الجواب فعلها ماضٍ خالٍ عن الفاء نحو: «**إن قام زيد قام عمرو**»، فمحل الجزم فى الجواب محكوم به للفعل وحده وهو «**قام**» ، لا للجملة بأسرها: وهى قام وفاعله.

(٢) وكذا؛ أى كالقول فى فعل الجواب- القول فى فعل الشرط؛ أى أن الجزم محكوم به للفعل وحده، لا للجملة بأسرها؛ لأن أداة الشرط إنما تعمل فى شيئين: لفظا أو محلاً. فلما عملت فى محل الفعلين لم يبق لها تسلط على محل الجملة بأسرها.

ولهذا تقول إذا عطفت عليه- أى على فعل الشرط الماضي- فعلا مضارعاً، وتأخر عنهما معمول، وأعملت الفعل الأول، وهو الماضى فى المتنازع فيه نحو : «**إن قام ويقعدْ أخواك قام عمرو**»، فتجزم المضارع المعطوف على الماضى قبل أن تكمل الجملة بفاعلها، وهو أخواك.

فلولا أن الجزم محكوم به للفعل وحده، للزم العطف على الجملة قبل إتمامها، وهو ممتنع.

*** تنبيه**

وهو لغة: الإيقاظ، يقال: نبهت تنبيها: أى أيقظت إيقاظا.

واصطلاحا: عنوان البحث الآتى بحيث يعلم من البحث السابق

إذا قلت: «**إن قام زيدٌ أَقُومُ**» بالرفع. ما محل جملة «**أقوم**»؟

فالجواب عن هذا السؤال: مُخْتَلَفٌ فيه:

(١) قيل: إن «**أَقُومُ**» ليس هو الجواب؛ وإنما هو دليل الجواب، وهو مؤخر من تقديم، والجواب محذوف. والأصل: أقوم إن قام زيد أقم- وهو مذهب سيبويه.

(٢) وقيل: وهو؛ أى «**أقوم**» نفس الجواب على إضمار الفاء والمبتدأ. والتقدير:

«**فأنا أقوم**». وهو مذهب الكوفيين.

(٣) وقيل: «**أقوم**» هو الجواب وليس على إضمار الفاء، ولا على نية التقديم.

لماذا لم يجزم لفظه؟

وإنما لم يجزم لفظه؛ لأن الأداة لما لم تعمل فى لفظ الشرط؛ لكونه ماضيًا، مع قربه، فلا تعمل فى الجواب مع بُعده.

فعلى القول الأول، وهو أنه دليل الجواب، لا مَحلّ له؛ لأنه مُسْتَأْنَف، ولفظه مرفوع لتجرده من الناصب والجازم.

وعلى القول الثانى، وهو أن يكون على إضمار الفاء محلُّه مع المبتدأ الجزم.

ويظهر أثر ذلك الاختلاف فى التابع:

فتقول على الأول: «**إن قام زَيْدٌ أقومُ ويقعدُ أخوك**» بالرفع.

وعلى الثانية: ويقعدْ أخوك - بالجزم.

الجملة السادسة:

(الجملة السادسة التابعة لمفرد) كالجملة المنعوت بها، ومحلها بِحَسَبِ منعوتها:

(١) فإن كان منعوتها مرفوعا، فهى فى موضع رفع. كالواقعة فى نحو قوله تعالى:

﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢٥٤] .

فجملة «**لا بيع فيه**» من اسم لا وخبرها فى محل رفع؛ لأنها نعت ليوم.

(٢) وإن كان منعوتها منصوبًا فهى فى موضع نصب. كالواقعة فى نحو قوله تعالى:

﴿وَاتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١] .

فجملة «**تُرْجعون**» فى موضع نصب على أنها نعت ليوم.

(٣) وإن كان منعوتها مجروراً؛ فهى فى موضع جرّ. كالواقعة نحو قوله تعالى:

﴿ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [آل عمران: ٢٥] .

فجملة «**لا ريب فيه**» فى موضع جر؛ لأنها نعت ليوم.

الجملة السابعة:

(الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب) وذلك فى بابي: النسق والبدل: فالأول- نحو: «**زيد قام أبوه، وقعد أخوه**»

فجملة: «**قام أبوه**». فى موضع رفع؛ لأنها خبر المبتدأ. وكذا جملة «**قعد أخوه**» فى

موضع رفع أيضا؛ لأنها معطوفة عليها؛ أى على جملة «**قام أبوه**» ، التى هى خبر زيد.

* ولو قدرت العطف لجملة «**قعد أخوه**» على مجموع الجملة الاسمية، وهى : «**زيد قام أبوه**» لم يكن للمعطوفة وهى «**قعد أخوه**» محل؛ لأنها معطوفة على جملة مُسْتَأْنَفَة.

* ولو قدرت الواو فى «**وقعد أخوه**» واوَ الحال، لا واو العطف، ولا واو الاستئناف- كانت الجملة الداخلة عليها «**واو الحال**» فى موضع نصب على الحال من «**أبوه**» وكانت «**قد**» فيهما مضمرة، لتقرب الماضى من الحال. ويكون تقدير الكلام:

«زيد قام أبوه والحال أنه قد قعد أخوه»

ما ليس من عطف جملة على جملة لها محل:

وإذا قلت: « **قال زيد: عبد الله منطلق، وعمرو مقيم**» فليس من هذا الباب الذى هو: من عطف جملة على جملة لها محل، حتى تكون جملة «**عمرو مقيم**» محلّها نصب بالعطف على جملة «**عبد الله منطلق**» المحكيّة بالقول. بل الذى محله النصب على المفعولية بـ «**قال**» مجموع الجملتين: المعطوفة، والمعطوف عليها؛ لأن المجموع المركب من الجملتين المذكورتين هو: المفعول للقول فكل منهما؛ أى من الجملتين المتعاطفتين جزء المقول المركب من الجملتين؛ لاَ أنه على انفراد مقول؛ حتى يكون أحدهما معطوفا على الآخر.

والثانى: البدل. نحو قوله:

أقول له: ارحل، لا تقيمنّ عندنا وإلا فكن فى السّرّ والجهر مُسْلِماَ

فجملة: «**لا تقيمن عندنا فى موضع نصب على البدلية من «ارحل»**.

وشرطه: أن تكون الجملة الثانية أوفى بتأدية المعنى المراد من الأولى- كما هنا.

فإن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهة، لإقامته أوفى؛ لأنها تدل عليه بالمطابقة، والأولى تدل عليه بالالتزام[1].

---

(١) ومثلها قول الله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٣]. وأجاز ابن جنى والزمخشرى وابن مالك إبدالها من المفرد كقوله:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان

أبدل «كيف يلتقيان» من «حاجةً» و«أخرى»، أى: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تَعَذُّرَ التقائهما. وجعل منه قول ابن مالك نحو: عرفت زيداً أبو من هو؟ ودلالة المطابقة: هى دلالة اللفظ على المعنى الذى وضع له.

ودلالة الالتزام والاستتباع: وهى أن يدل اللفظ على ما يطابقه من المعنى ثم ذلك المعنى يلزمه أمر آخر، لا أن يكون جزءاً بل صاحباً ورفيقاً ملازما، فيشعر الذهن بذلك اللازم مثل: دلالة السقف على الجدار والمخلوق على الخالق.

المسألة الثالثة

من المسائل الأربع من الباب الأول

في بيان الجمل التي لا محل لها من الإعراب

وهى أيضا- (مصدر آضَ: إذا عاد) - سَبْعٌ:

إحداها- الجملة الابتدائية؛ أى الواقعة فى ابتداء الكلام: اسمية كانت، أو فعلية. وتسمّى المستأنَفَة أيضا: وهى نوعان:

أحدهما: المفتتح بها النطق نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١].

والثانية- المنقطعة عما قبلها نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥] الواقعة بعد قوله سبحانه: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: ٦٥].

فجملة: «**إن العزة لله جميعا**» مستأنفة لا محلّ لها من الإعراب وليست مَحْكِيَّةً بالقولِ؛ حتى يكونَ لها محل، وإنما المحْكِىّ بالقول محذوف تقديره: «**إنه مجنون**»! أو شاعر، أو نحو ذلك.

لماذا لم تجعل محكية بالقول؟

وإنما لم تُجْعَلْ محكيّةً بالقولِ؛ لفساد المعنى؛ إذ لو قالوا: «**إن العزة لله جميعا**» لم يحزنه.

حكمها من حيث الوصل والوقف:

فينبغى للقارئ أن يَقِفَ على ﴿قَوْلُهُمْ﴾ ويبتدئ: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾. فإن وصلَ وقصَدَ بذلك تحريف المعنى أَثِمَ!

مثال ثان:

ونحو: ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الصافات: ٨] الواقعة بعد: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ﴾ [الصافات: ٧] : خارج عن الطاعة.

لماذا كانت هذه الجملة منقطعة عما قبلها؟

فجملة: ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ﴾ لا محلّ لها؛ لأنها مستأنَفَة استئنافاً نحويًّا، لا استئنافاً بيانياً، وهو: «**ما كان جواباً لسؤال مُقَدّر**» لأنه لو قيل: لأى شىء تحفظه من الشياطين؟ فأجيب بأنهم ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ﴾ لم يستقم المعنى. فتعين أن يكون كلاماً منقطعا عما قبله.

لماذا امتنع إعرابُها وصفاً أو حالاً؟

وليست جملة ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ﴾ صفة ثانية للنكرة، وهو «**شيطان**» ولا حالاً منها؛ أى من النكرة مقدرة فى المستقبل، لوصفها، أى النكرة بما رد، وهو علة لتسويغ مجىء الحال من النكرة.

وسيأتى أن الجملة الواقعة بعد نكرة موصوفة تحتمل: «**الوصفية**» و «**الحالية**».

وإنما امتنع «**الوصف**» و «**الحال**» هنا؛ لفساد المعنى:

أما على تقدير الصفة؛ فإنه لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع.

وأما على تقدير الحال المقدرة؛ فلأن الذى يقدر معنى الحال هو صاحبها.

والشياطين لا يقدرون عدم السماع، ولا يريدونه.

أمثلة للاستئناف النحوى والبيانى:

قال المصنّف فى المغنى:

وتقول فى استئناف الجملتين بالاصطلاحين «**ما لقيتُه مُذْ يَوْمَانِ**».

فهذا التركيب كلام تضمنَ جملتين مستأنفتين:

إحداهما- فعلية مقدّمة. وهى «**ما لقيته**». وهى مستأنفة استئنافاً نحويا.

والثانية- جملة «**اسمية**» مؤخرة، وهى: «**مُذْ يومان**». وهى مستأنَفَةٌ استئنافاً بيانيًّا؛ لأنها فى التقدير : جواب سؤال مقدر، ناشئ عن الجملة المتقدمة.

فكأنك لَمَّا قُلْتَ: «**ما لقيتُه**». قيل لك- على رأى من يجعل «**مُذْ**» مبتدأ-: ما أَمَدُ ذلك؟

وعلى رأى من يجعلها خبراً مقدّماً، فتقدير السؤال: ما بينك وبين لقائه؟

وجوابُه: بينى وبينه يومانِ.

والأول قول «**المبرّد**» ، و «**ابن السراج**»، و«**الفارسي**» [1].

---

(١) المبرد: هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد كبير نُحاةِ البصرة فى عصره، وصاحب كتاب «الكامل» أخذ عنه الجَرْمى والمازنى، مات سنة ٢٨٠ه: ترجمته فى طبقات الزبيدى: ١٠٨، وفى نزهة الألبا: ٢٧٩.

أما ابن السراج: فهو محمد بن السرى السراج. أخذ عن المبرد وإليه انتهت رياسة النحو بعده، وأخذ عنه: الزجاجى والسيرافى والفارسى والرمانى، مات سنة ٣١٦ ه: ترجمته فى طبقات الزبيدى ١٢٢، ونزهة الألبا ٣١٣، ومعجم الأدباء ١٨:١٩٧، وإنباه الرواة ٣:١٥٤.

وأما الفارسى فهو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان أبو على الفارسى النحوى. ولد بفَسَا من أرض فارس، وقدم بغداد فاستوطنها، وأخذ من علماء النحو بها، وعلت منزلته فى النحو، حتى قال قوم من تلامذته: هو فوق المبرد وأعلم، وصنّف كتباً عجيبة لم يسبق إلى مثلها، وبَرع له غلمان حذاق مثل ابن حنى والشيرازى - بغية الوعاة ٢١٦-٢١٧. وإنباه الرواة أول ٢٧٣.

والثانى قول «**الأخفش**» و«**الزجاج**». ونسب إلى سيبويه[1].

وأمّا على القول بأن «**يومان**» فاعل بفعل محذوف والتقدير: ما لقيته مُذْ مضى يومان.

أو أن «**يومان**» خبر لمبتدأ محذوف. والتقدير: ما لقيته من الزمان الذى هو يومان- فلا يتمَشَّى؛ لأن الكلام عليهما جملة واحدة.

وهذان القولان لطائفة من الكوفيين.

مثال آخر:

ومثلهما؛ أى مثل جملتى «**ما لقيته مُذْ يَومان**» فى كونهما كلاماً متضمنا جملتين مستأنفتين بالاصطلاحين :

قام القوم خلا زيداً.

أو: قام القوم حاشا عمراً.

و: قام القوم عدا بكراً.

فكل هذه الأمثلة الثلاثة كلام متضمن جملتين مستأنفتين:

إحداهما- المشتملة على المستثنى منه. وهى مستأنفة استئنافاً نحويًّا.

والثانية- المشتملة على المستثنى، وهى مستأنفة استئنافاً بيانياً؛ لأنها فى التقدير جواب عن سؤال مقدر؛ فإنك لما قلت: «**قام القوم**» قيل لك: هل دخل زيد فيهم؟

فقلت: خلا زيدًا، وكذا الباقى.

إلا أنهما، أى الجملة المستثنى منها، وجملة المستثنى فى الأمثلة الثلاثة فعليتان.

وهذا إنما يتمشى على القول بأن: جملة المستثنى لا محل لها.

أما على القول بأنها: فى موضع نصب على الحال- فلا[2].

---

(١) الأخفش الأوسط هو سعيد بن مسعدة الأخفش أخذ النحو عن سيبويه ، وكان معتزليا حاذقا فى الجدل مات سنة ٢١٠هـ وترجمته فى بغية الوعاة وطبقات الزبيدى وإنباه الرواة.

أما الزجاج فهو: أبو إسحاق إبراهيم بن السرى الزجاج أستاذ الزجاجى الذى نسب إليه. أخذ النحو عن ثعلب ثم مال إلى المبرد ولزمه مات سنة ٣١١ وتجد ترجمته فى بغية الوعاة ١٧٩.

(٢) قال ابن هشام فى المغنى: جملة أفعال الاستثناء: ليس، ولا يكون، وخلا، وعدا، وحاشا.

قال السيرافى: حال؛ إذ المعنى: قام القوم خالين عن زيد.. وجَوّز: الاستئناف. وأوجبه ابن عصفور.

فإن قلت: جاءنى رجال ليسوا زيداً؛ فالجملة صفة، ولا يمتنع عندى أن يقال: جاءونى ليسوا زيداً- على الحال .اهـ المغنى.

ومن أمثلة الجملة المستأنفة:

ومن مُثُلها- بضم المثلثة- جمع مثال؛ أى : ومن أمثلة الجملة المستأنفة:

الجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية فى قوله، (وهو جرير[1])

فمازالتِ القَتْلى تَمُجّ دماءها بِدِجْلَةَ حتى ماءُ دجلةَ أشكلُ

أى أبيضُ يخالطُه حُمْرة.

فماءُ دِجْلةَ: مبتدأ ومضاف إليه.

و«**أشكلُ**»: خبره. وجملة المبتدأ وخبره مستأنَفَةٌ.

هذا مذهب الجُمهور.

ونُقِلَ عن أبى إسحق الزّجاج، وأبى محمد عبد الله بن جعفر بن دُرُسْتُوَيه[2]: أن الجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية، وهى التى تُبْتَدَأ عندها الجملة؛ أى تُستأنَف فى وضع جرّ بحَتَّى.. وخالفهما الجمهور؛ فقالوا:

ليست «**حتى**» هذه حرف جر بدليلين:

أحدهما- أنها لو كانت حرف جرّ لقيل: حتى ماءِ (بالجر) والرواية: بالرفع عل الابتداء والخبر.

والعدول إلى العمل فى محل الجملة نوع من التعليق. وهو غير مناسب؛ لأن حروف الجَرّ لا تُعَلَّق (بفتح اللام) عن العمل بدخولها على الجمل؛ وإنما تدخل على المفرادات، أو ما فى تأويلها.

والثاني- أن «**حتى**» هذه ليست حرفَ جَرٍّ لوجوب كسر همزة إن بعدها فى نحو قولك: «**مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه**»! (بكسر إنّ)، ولو كانت حرف جرٍّ لفتحت الهمزة وفاءً بالقاعدة، وهى: «**أنه إذا دخل الحرف الجارّ على إنّ فتحت همزتها**» نحو : ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦] فلما لم تُفتح الهمزة علمنا أنها ليست جارّة.

---

(١) جرير هو جرير بن عطية بن الخطفى بن كليب بن يربوع ، ونشأ فقيرا ولكنه كان واسع الخيال موهوباً فى الشعر، وأقبل إلى البصرة، وهناك رأى الفرزدق ينعم بالعطايا فزاد تطلعه إلى الظهور، وسنحت له الفرصة فدخل معركة الهجاء فلمع نجمه واتصل بالحجاج فأرسله الحجاج مع ابنه إلى عبد الملك بدمشق، فنال ما طمح إليه.

(٢) ابن دُرُسْتُوَيْه: هو أبو محمد عبد الله بن جعفر ولد سنة ٢٨٥هـ ولقى ربه ببغداد سنة ٣٤٧هـ. ويقول عن نفسه: اجتمعت مع أبى هاشم «عبد السلام من رءوس المعتزلة» فألقى على ثمانين مسألة من غريب النحو ما كانت أحفظ لها جوابا. [طبقات المفسرين للسيوطي].

مناقشة هذين الدليلين:

وفى كُلٍّ من هذين الدليلين نظر:

أما الأول- فإنهما لا يُسَمِّيان ذلك تعليقا، وإنما يقولان: الجملة بعد حتى فى محلّ جَرّ.

على معنى أن تلك الجملة فى تأويل مُفردٍ مجرورٍ بها، لا على معنى أن تلك الجملة باقية على جُمْلِيَّتِها غير مُؤَوَّلة بالمفرد.

لا يقال: حقيقة التعليق أن يمنع من العمل لفظا ما له صدرُ الكلام، وهو مفقود هنا؛

لأنا نقول ذاك فى أفعال القلوب. وأما تعليق حروف الجر:

« أ » فبأن تدخل على غير مفرد، أو ما فى تأويله.

«ب» أو تدخل على مفرد ولا تعمل فيه.

وأما الثاني- فلأن مُدّعاهما: أنها عاملة فى المحل، لا فى اللفظ؛ ولذلك لم تفتح همزة إن بعدها.

الجملة الثانية مما لا محلّ له:

« أ » الواقعة صلة لاسم موصول نحو: **«قام أبوه»** من قولك: جاء الذى قام أبوه. فجملة **«قام أبوه»** لا محل لها؛ لأنها صلة الموصول. والموصول وحده: له محل بحسب ما يقتضيه العامل، بدليل ظهور الإعراب فى نفس الموصول نحو:

﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[1] [مريم: ٦٩] فى قراءة النصب.. **«أيَّهم»**.

ونحو: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩] وذهب أبو البقاء إلى: أن المحل

---

(١) قال فى حاشية الجمل على الجلالين:

فى هذه الآية أقوال كثيرة: أظهرها عند الجمهور من النحْريين وهو مذهب سيبويه: أن «أيهم» موصولَةٌ بمعنى الذى وأن حركتها حركةَ بناء بنيت عند سيبويه لخروجها عن النظائر.

وأشَدُّ: خبر مبتدأ مضمر. والجملة صلة لأى.

وأيهم وصلتها فى محل نصب مفعول به لننزعَنّ اهـ. سمين. وعِبَيْتًا. تَمْيِيز محول عن المبتدأ المحذوف الذى هو أشد. أى عُتُوُّه أشدّ. أى جراءته على الرحمن أشد من جراءة غيره.

ويقول العكبرى ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] يقرأ بالنصب شاذّاً والعامل فيه لننزعن، وهى بمعنى الذى. ويقرأ بالضم وفيه قولان:

أحدهما: أنه ضمة بناء وهو مذهب سيبويه. وهى بمعنى الذى، لأن أصلها البناء، لأنها بمنزلة الذى من الموصولات إلا أنها أعربت حملا على كل أو بعض؛ فإذا وصلت بجملة تامة بقيت على الإعراب وإذا حذف العائد عليها بنيت، فرجعت إلى حقها من البناء بخروجها عن نظائرها. وموضعها نصب بنزع الخافض.

والقول الثانى: هى ضمة إعراب وفيه خمسة أقوال...

للموصول وصلته معاً، كما أن المحلّ للموصول الحرفى مع صلته.

وفرق الأول بأن الاسم يستقلّ بالعامل، والحرف لا يستقِلّ.

«ب» أو الواقعة صلة لحرف يؤوّل مع صلته بمصدر نحو:

«عجبت ممّا قمت»؛ أى من قيامك.

فَمَا: موصول حرفى على الأصح وقمت: صلته. والموصول وصِلَتُه فى موضع جَرّ بمن.

وأمّا الصِّلة وهى: **«قمت»** وحدَها؛ فلا مَحَلّ لها من الإعراب؛ لأنها صلة موصول، وكذا الموصول الحرفى وحده؛ لا محلّ له؛ لانتفاء الإعراب فى الحرف.

الجملة الثالثة:

(المعترضة بين شيئين متلازمين) وهى:

(١) إما للتسديد (بالسين المهملة)؛ أى التقوية. (٢) أو التبيين: وهو الإيضاح.

شرط الاعتراض بها:

ولا يُعتَرضُ بها إلا بين الأجزاءِ المنفَصِلِ بعضها من بعض، المقتضى كلٌّ منها الآخر:

« أ » فتقع بين الفعل وفاعله؛ كقوله:

وقد أدركتْنِي- والحوادث جَمّةٌ-

أَسِنّةُ قومٍ لا ضِعافٌ، ولا عُزلُ[1]

«ب» أو مفعوله كقوله:

وبُدّلْت- والدهرُ ذو تَبَدّلِ-

هَيَفًا دَبُوراً بالصَّبَا والشَّمْأَلِ[2]

---

(١) جاء فى حاشية الأمير على المغنى ما يأتى: قوله: [ولا عزل]: جمع أعزل: من لا سلاح له. وقبله:

وقائلةٍ ما بَالُه لا يزورُنا وقد كنتُ عن تلك الزيارة فى شُغْل

أسر بنو عجْلٍ رجلا من دارم فقال هذه الأبيات، فأطلقوه. وتمامها:

لعلهم أن يمطرونى بنعمة كما صاب ماء المزن فى البلد المخل

(٢) هيفا: هى ريح حارة. والبيت من أرجوزة أبى النحم.

«ج» وبين المبتدأ والخبر، كقوله:

وفيهن- والأيامُ يَغْثُرنَ بالفتى-

نوادبُ لا يَمْلُلْنَه ونوائحُ[1]

(د) أو ما هما أصله كقوله:

إنّ سُلَيْمىَ- واللهُ يكلؤها-

ضَنّت بشيء مَا كان يرزؤها[2]

«هـ» وبين الشرط وجوابه، نحو قوله تعالى:

﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤] .

«و» وبين الموصول وصلته كقوله:

ذاك الذي- وأبيك يعرف مالكا

.....[3]

«ز» وبين أجزاء الصلة، نحو:

«جاء الذى جوده- والكرم زين- مبذول»

«ح» وبين المجرور وجارّه:

اسماً كان، نحو: **«هذا غلام- والله- زيدٍ»**

أو حرفا، نحو: **«اشتريتُه بـ - والله - ألف درهم»**

---

(١) قبله - كما جاء فى حاشية الأمير على المغنى:

رأيت رجالا لا يكرهون بناتهم وفيهن لا تكذب نساء صوالح

وهما لمعن بن أوس شاعر مجيد فحل من مخضرمى الجاهلية والإسلام وفد إلى عمَر بن الخطاب، وعمّر إلى أيام ابن الزبير، وله مدائح فى الصحابة. ا ه:.

(٢) هذا البيت من قول إبراهيم بن هرمة. ومن أبيات القصيدة ما أنشده ابن هشام فى المغنى فى الفصل بين حرف النفى ومنفيه:

ولا أراها تزال ظالمةً تحدثُ لى نكبةً وتنكؤها

مِنْ نكأ الجرح. ا ه: حاشية الأمير على المغنى.

(٣) ذاك.. الذى من مقطوعة لجرير يخاطب فيها يحيى بن عقبة الطهوى وبقية البيت والذى بعده:

ذاك الذى وأبيكِ يعرف مالكا والحقُّ يَدْمَغُ تُرَهَاتِ الباطل

إنا نزيد على الحُلُومِ حلومنا فضلاً ونجهلُ فوقَ جهلِ الجاهل

«ط» وبين الحرف وتوكيده، نحو:

ليتَ - وهل ينفعُ شيئاً ليتُ-

ليتَ شباباً بُوعَ فاشتريتُ[1]

«ي» وبين قد والفعل نحو:

أخالِدُ قد- والله- أوطأت عِشْرةً

.....[2]

«ك» وبين الحرف النافى ومنفيه كقوله:

فلا- وأبى دهماء- زالت عزيزةً

.....[3]

«ل» وبين القسم وجوابه. «م» والموصوف وصفته.

ويجمعها، نحو: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥] الآية وهى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦] وفى هذه الآية اعتراض فى ضمن اعتراض؛ وذلك لأن قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ جواب القسم، وهو قوله تعالى ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ وما بينهما، أى «**لا أقسم**» وجوابه.

والذى بينهما: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ اعتراض لا محل له من الإعراب.

وفى أثناء هذا الاعتراض الذى هو ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ اعتراض آخر وهو قوله تعالى: ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾ فإنه معترض بين الموصوف وصفته، وهما: «**قسم**» و «**عظيم**» على طريق اللفّ والنشر على الترتيب[4].

---

(١) «ليتُ» الثانية فاعل. وهو لرؤبة فى صفة «دلو» وقبله:

أقول إذا حَزْقلت أو دنوتُ ... وبعض حيقالِ الرجال الموتُ:

ما لى إذا أجذبها صَأيْتُ ... أكِبَرٌ غيّرنى أم بيت؟!

صأيت: أصَخْتُ. بيت: المراد به المرأة.

(٢) تمامه: * **وما قائل المعروف فينا يُعَنّف** *

(٣) تمامه: * **على قومها ما قيل للزند قادم** *

(٤) اللّفّ والنشر: مصطلح بديعى يقصد به: ذكر متعدد ثم ذكر ما لكل واحد من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بأن السامع يرد ما لكل إلى ما هو له. سواء كان النشر على ترتيب اللف أم لم يكن بأن كان معكوساً وهناك قسم آخر يذكر المتعدد على سبيل الإجمال ثم يذكر ما لكل واحد من آحاد.

فالاعتراض فى هذه الآية بجملة واحدة، فى ضمنها جملة.

ويجوز الاعتراض بأكثر من جملة، خلافاً لأبى على الفارسى فى منعه من ذلك.

ومن الاعتراض بأكثر من جملة، قوله تعالى:

﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٣٦].

فالجملة الاسمية: وهى: «**والله أعلم بما وضعت**» (بإسكان التاء).

والفعلية: وهى: «**وليس الذكر والأنثى**» معترضتان بين الجملتين المصَدَّرتَيْن بإنّى.

ليس من الاعتراض بأكثر من جملة:

وليس منه؛ أى من الاعتراض بأكثر من جملة هذه الآية وهى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥] إلى آخرها من سورة الواقعة خلافاً للزمخشرى.

ذكره فى تفسير سورة آل عمران فى قوله تعالى:

﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٣٦] (١).

فقال: فإن قلت:

علامَ عطف قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾؟ قلت: هذه معطوفة على قَوله: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ وما بينهما جملتان معترضتان كقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾.

الرد عليه:

ووجه الرد عليه أن الذى فى آية «**آل عمران**» اعتراضان، لا اعتراض واحد بجملتين.

بم يُدْفَع؟

ويُدْفع: بأن الزمخشرى إنما قصد تشبيه الآية بالآية فى عدد الجمل المعترض بها، لا فى عدد الاعتراض، بدليل قوله فى تفسير «**سورة الواقعة**»:

﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ اعتراض بين القسم وجوابه وقوله: ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾ اعتراض بين الموصوف والصفة.

---

(١) حيث قال فى ص ٢٤٦: ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٣٦] عطف على: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ وما بينهما جملتان معترضتان، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦].

الجملة الرابعة:

التفسيرية: وتُسَمّى «المفسِّرة»

والمفسرة التى لا محلّ لها هى الكاشفة لحقيقة ما تليه: من مُفْرد، أو مُرَكّب، وليست عُمْدةً[1].

فخرج بقوله: لـ «**حقيقة ما تليه**»: صلة الموصول؛ فإنها وإن كانت كاشفة، وموضّحة للموصول، لكنها لا توضح حقيقته؛ بل تشير إليه بحال من أحوالها.

وخرج بقوله: «**وليست عمدة**» الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن كما سيأتى.

ولو قال: «**وهى الفضلة**» كما قال فى «**المغْنى**» لكان أولى، لأن الفُصولَ العدمية مهجورة فى الحدود[2].

الأمثلة:

ثم مَثّل بأربعة امثلة:

الأول- ما يحتمل التفسير والبدل، نحو:

﴿ هَلْ هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ [الأنبياء: ٣] من قوله تعالى:

﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾.

(١) فجملة الاستفهام الصورى[3] وهى:

﴿ هَلْ هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ مفسرة للنجوى، فلا محلّ لها.

والنجوى: اسم للتناجى الخَفِيّ.

وهل هنا للنفى بمعنى «**مَا**»؛ ولذلك دخلت «**إلا**» بعدها.

(٢) وقيل: إن جملة الاستفهام الصورى بدل منها: أى من النَّجْوى؛ فيكون محلها نصبا؛

---

(١) بل هى فضلة كما عرفها ابن هشام فى المغنى فقال: وهى الفضلة الخ. ص ٥٢ جزء ثان الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ.

(٢) التعريف: هو ما يقتضى تصوره المعرف بحقيقته، أو تميزَه عن جميع ما عداه.

والتعريف أربعة أقسام: حد تام، وحدّ ناقص، ورسم تام، ورسم ناقص.

والحد التام: ما كان بالجنس والفصل القريبين.

والتعريف بالفصول العدمية كقوله: ليست عمدة (بالنفي) مهجور فى الحدود عند المناطقة، ولهذا آثر الشارح قوله: «فضله».

(٣) يراد أنه ليس استفهاماً حقيقياً وإنما خرج عن معناه إلى غرض آخر وهو النفى. فهل للنفى بمعنى «ما» ولذلك دخلت «إلا» بعدها كما بين المصنف.

بناء على أن ما فيه معنى القول يعمل فى الجمل، وهو رأى الكوفيين.

المراد بما يحتمل التفسير والبدل:

وهو إبدال جملة من مفرد، نحو: « عرفت: زيدٌ أبو مَنْ هُو؟»

والثاني– ما يحتمل التفسير والحال، نحو قوله تعالى: ﴿ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ ﴾ [البقرة: ٢١٤].

(١) فإنه تفسير لـ ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٤] فلا محلَّ له.

(٢) وقيل: إنّ ﴿ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ ﴾ حال من الذين خلوا؛ على تقدير «**قل**». قاله: أبو البقاء[1].

قال فى المغنى:

والحال لا تأتى من المضاف إليه فى مثل هذا.

وتعقبه بعض المتأخرين بأن: مثل صفة ؛ فيصح عمله فى الحال؛ فيجوز مجيء الحال مما أضيف إليه.

وفيه نظر!

فإن المراد بالعمل عمل **الأفعال**، والمضاف إليه «**مثل**» ليس فاعلا، ولا مفعولًا، فلا يصحّ أن يعمل فى الحال.

والثالث نحو قوله تعالى:

﴿ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ﴾ [آل عمران: ٥٩] الآية بعد قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٥٩] فجملة خلقه من تُرابٍ تفسير لمثَل، فلا محلّ له.

والرابع– ما يحتمل التفسير والاستئناف:

نحو قوله تعالى:

﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [الصف: ١١] بعد قوله تعالى:

﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [الصف: ١٠] .

---

(١) فى كتابه : «إملاء ما مَنّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى جميع القرآن» لأبى البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى.

وعبارته: ﴿ مَّسَّتْهُمُ ﴾ جملة مستأنفة لا موضع لها وهى شارحة لأحوالهم، ويجوز أن تضمر معها قد فتكون حالا.

وعلق صاحب حاشية الجمل على قول الجلالين: «جملة مستأنفة» قائلا: أى: كأنه قيل: ما مثل الذين خلوا، وما حالهم؟ فقيل: مستهم الخ.

(١) فجملة: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللهِ..﴾ وما عطف عليها مفسّرة للتجارة؛ فلا محلّ لها.

(٢) وقيل: هى مستأنفة استئنافاً بيانيًا، كأنهم قالوا: كيف نفعل؟

فقال لهم: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾.

وهو خير، ومعناه الطلب.

والمعنى: ﴿آمنوا﴾ ؛ بدليل قراءة ابن مسعود: «**آمِنوا باللهِ ورسولِه**»

ومجيء «**يغفِرْ**» بالجزم فى جوابه على حد قولهم: «**اتقى الله امرُؤ فعل خيراً يُثَبْ عليه**».

أى: ليتّقِ، ولْيَفْعلْ خيراً يُثَبْ.

وعلى الأول- وهو أن يكون «**تؤمنون**» تفسيرا للتجارة، هو ؛ أى: «**يغفرْ**» بالجزم جواب الاستفهام وهو: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ ﴾.

واستشكله الزّجاج فقال:

الجواب مسبب عن الطلب، وغُفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة ، بل عن الإيمان والجهاد.

وأشار المصنف إلى جوابه بقوله: وصح ذلك الجزم فى جواب الاستفهام، على إقامة سبب السبب، وهو الدلالة على التجارة، مقام السبب، وهو «**الامتثال**»

وجملتا القسم وجوابه لا يكون خبرا، إذْ لا تنفك إحداهما عن الأخرى.

جُمَلُ خارجة عن نطاق الجملة التفسيرية التى لا محل لها:

قال المصنف: وخرج بقولى فى تعريف الجملة التفسيرية التى لا محل لها، وليست عمدة الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن نحو:

هو زيد قائم، وهى هند قائمة. فإنها، أى الجملة المخبَر بها عن ضمير الشأن مُفَسِّرةٌ له، ولها محل من الإعراب بالاتفاق.

وإنما أجمعوا على أن لها محلاًّ، لأنها خبر، والخبر عمدة فى الكلام، كالمبتدأ، والعُمْدَة لا يصح الاستغناء عنه، فوجب أن يكون لها محل.

وهى من حيث كونها خبرا حَالّة مَحَلّ المفرد؛ لأن الأصلَ فى الخبر الإفراد، لا من حيث كونها خبرا عن ضمير الشأن؛ لأن ضمير الشأن لا يخبر عنه بمفرد.

الآراء فى الجملة المفسرة:

(١) وكون الجملة الفضلة المفَسِّرة لا محل لها هو المشهور، سواء كان ما تفسره له محلّ أم لا.

(٢) وقال أبو على الشَّلَوْبين[1] (بفتح المعجمة واللام) : التحقيق: أن الجملة المفسِّرة تكون بحسب ما تفسره:

«أ» فإن كان ما تفسره له محلّ من الإعراب فهى لها محل كذلك.

«ب» وإلا؛ أى وإن لم يكن لما تفسره محل فلا محل لها.

مثال الثانى:

فالثاني- وهو الذى لا محل لما تفسره نحو: «**ضربته**» من نحو قولك: «**زيداً ضربته**» ؛ فإنه مفسرُ لجملة مقدرة والتقدير: «**ضربتُ**» زيداً ضربتُه.

ولا محلّ للجملة المقدّرة، التى هى «**ضَرَبْتُ**» لأنها مستأنَفَة، والمستأنَفَةُ لا محل لها؛ فكذلك تفسيرها، لا محل له. وإنما قدم الثانى على الأول؛ لأنها من صور الوفاق.

مثال الأول: والأول- وهو الذى لما تفسره محل نحو:

(١) خلقنا من قوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ بنصب «**كلّ**».

فجملة «**خلقناهُ**» مفسرة للجملة المقدرة العامل فعلها فى «**كُلّ**» والتقدير:

«**إنا خلقنا كلَّ شيء خلقناه**».

فخلقناه المذكورة مفسرة لخلقنا المقدرة، وتلك الجملة المقدرة فى موضع رفع؛ لأنها خبر لِـ « إنّ ».

فكذلك جملة خلقناه المذكورة تكون فى موضع رفع؛ لأنها بحسب ما تفسره.

(٢) ومن ذلك ما مثل به «**الشَّلَوْبِينُ**» من قوله: «**زَيْدٌ الخبزَ يأكلُه فيأكله**» جملة واقعة فى محل رفع؛ لأنها مفسرة للجملة المحذوفة وهى «**يَأْكُلُ**» العامل فعلها فى «**الخُبْز**» النصب.

---

(١) أبو على الشَّلَوْبين: خاتم أئمة الأندلس فى النحو هو أبو على عمر بن محمد بن عمر ولد سنة ٥٦٢ هجرية.

وكان إمام عصره فى العربية: فى المشرق والمغرب، ذا معرفة بنقد الشعر، بارعا فى التعليم، عكف عليه نحو ستين سنة، فعلا صِيتُه، وذاع ذكره، وكثر تلاميذه، حتى لم يكن أحد من العلماء فى عصره إلا أخذ عنه، أو عن أحد تلاميذه، وتوفى بأشبيلية سنة ٦٤٥للهجرة.

وجاء فى حاشية الأمير: الشَّلَوبين بفتح الشين المعجمة واللام. قال فى الشرح: وبضم اللام وسكون الواو وكسر الموحدة.

قال الشارح: ينطق بها بين الباء والفاء، لأنه أعجمى - فى الشمنى بلغة الأندلس: الأبيض الأشقر. كان إماماً فى النحو.

قال ابن خلكان: رأيت جماعة من أصحابه كلهم فضلاء، ولم تزل أخباره تأتى إلينا.

وفى القاموس: شلوبين، وشلوبينة: بلد بالمغرب منها أبو على الشلوبينىّ النحوى. فجعله بياء النسب وكذا ابن خلكان.

والمحذوفة: فى محل رفع على الخبرية لزَيْد، والأصل: «**زيدُ يأكلُ الخبزَ يأكلُه**»؛ المذكورة لها محلّ بِحَسَبِ ما تفسره.

ما استدل به بعضهم على ذلك التحقيق:

واستدل على ذلك التحقيق بعضهم بقول الشاعر:

فمَنْ نحن نُؤَمِّنْه يَبِتْ وهو آمن ومَنْ لاَ نُجِرْه يُمْسِ منَّا مُرَوّعَا[1].

وجه الدليل منه:

أن «**نؤمنه**» مفسر لنؤمن قبل «**نحن**» محذوفا مجزوما بمَن؛ فظهر الجزم فى الفعل المذكور، وهو «**نُؤَمِّنْه**» المفسر للفعل المحذوف.

والأصل: «**مَن نُؤَمَّنْ نُؤَمِّنْه**».

فلما حذف «**نؤمن**» برز ضميره، وانفصل.

وفى كلّ من أمثلة التحقيق نظر!! لأنها ترجع عن التحقيق إلى «**تفسير المفرد بالمفرد**»: وهو «**تفسير الفعل بالفعل**» لا «**الجملة بالجملة**»؛ بدليل ظهور الجزم فى الفعل المفسر.

ولأن جملة الاشتغال ليست من الجمل التى تسمى فى الاصطلاح «**جملة تفسيرية**» وإن حصل بها التفسير؛ كما قال المصنف فى المغنى.

الجملة الخامسة مِمّا لا مَحَلّ لها:

«أ» سواء ذكر فعل القسم وحرفه.

«**ب**» أم الحرف فقط. «ج» أم لم يُذكَرَا.

فالأول- نحو «**أُقْسِمُ باللّه لأفعلَنّ**»

والثاني- نحو ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٣] بعد ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يس: ٢] .

والثالث- نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ بعد قوله تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَـٰنٌ عَلَيْنَا بَـٰلِغَةٌ﴾ [القلم: ٣٩].

والأَيْمان: جمع يمين بمعنى القسم.

ونحو: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَـٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧]؛ لأن

---

(١) تروى قافية البيت مُفَرّعَا.

ويعلق خاتمة المحققين العلامة الأمير على هذا البيت بقوله: (فمن نحن نؤمنه) الأصل «فمن نؤمنه نؤمنه» حذف الفعل الأول فانفصل الضمير.

أَخْذَ الميثاق بمعنى: الاستخلاف.

قيل: ومن هنا؛ أى : ومن أجل أن الجملة الواقعة جواب القسم لا محل لها- قال أحمد ابن يحيى ثعلب[1]:

لا يجوز أن يُقَال: «**زيد لَيقومَنّ**».

على أن «**لَيقومن**» خبر عن زيد؛ لأن الجملة المخبر بها لها محلّ من الإعراب، وجواب القسم لا محل له، فيتنافيان.

ابن مالك يرد قول ثعلب:

ورُدّ قول «**ثعلب**» والرادّ له «**ابن مالك**»؛ قال فى شرح التسهيل : [2]

وقد ورد السماع بما منعه ثعلب من «**وقوع جملة جواب القسم خبراً**» واستشهد له بقوله تعالى:

﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم ﴾ [العنكبوت: ٥٨] .

فجملة «**لنبوئنهم**» جواب القسم، وهى خبر الذين. والجواب عما قال ابن مالك:

أن التقدير:

«**والذين آمنوا وعملوا الصالحات أقسم بالله لنبوئنهم**». وكذلك التقدير فيما أشبه ذلك من نحو قوله تعالى:

﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ [العنكبوت: ٦٩] .

والخبر فى الحقيقة هو: مجموع جملة القسم المقدرة وهى: «**أقسم بالله**» وجملة

---

(١) هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار أبو العباس النحوى الشيبانى مولاهم المعروف بـ « ثعلب». إمام الكوفيين فى النحو واللغة.

كان ثقة حجة صالحا دَيّنا مشهورا بالحفظ وصدق اللهجة، ولد فى سنة مائتين.

وكان المبرد يقول: أعلم الكوفيين ثعلب.

(٢) «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» الذى يعَدّ - بحق - أهم كُتُب ابن مالك، بل هو الذّروة التى وصل إليها فى دراساته النحوية - وأهمية هذا الكتاب تأتى - فى حقيقة الأمر - من أنه يمثل فى دقة بالغة خلاصة التجربة النحوية الطويلة العميقة الخصبة التى عاش ابن مالك حياته لها ووهبها كل جهده وطاقته، ومن هنا لم يكن غريبا أن يُشْغَل العلماء به طَوَال ستة قرون منذ أن ألفه صاحبه فى القرن السابع الهجرى إلى أواخر القرن الثالث عشر، بل لقد وصل الأمر بأبى حيان النحوى وهو أشد النحاة مخالفة لابن مالك وأكثرهم شغَباً عليه - إلى أن يفرض على نفسه ألا يُقرئَ أحداً إلا فيه أو فى كتاب «سيبويه» وهو موقف قد يبدو غريبا - ولكنه «التسهيل» يفرض نفسه كما فرض «الكتاب» لسيبويه نفسه على نحاة الكوفة المخالفين لمذهب صاحب واتجاهات مدرسته.

الجواب المذكورة وهى: «**لنبوئنهم**» و«لنهدينهم» لا مجرد جملة الجواب فقط؛ فلا يلزم التنافي؛ إذ لا يلزم من عدم محلية الجزء عدم محلية الكل.

هذا تقرير كلامه هنا.

وقال فى المغنى: «**مسألة**» قال «**ثعلب**»: لا تقع جملة القسم خبرا.

فقيل فى تعليله: لأن نحو: «**لأفعلن**» لا محلّ له. فإذا بنى على «**مبتدأ**» فقيل: «**زيد ليفعلن**» صار له موضع.

وليس بشيء؛ لأنه إنما منع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة هى: الجواب والقسم.

ومراده: أن القسم وجوابه لا يكون خبرا، إذْ لا تنفك إحداهما عن الأخرى.

وجملتا القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محل، كقولك: قال زيد: أقسم بالله لأفعلن. ا هـ .

وفى بعض النسخ: «**تنبيه**» يحتمل قول همّام الفرزدق[1] يخاطب ذئبا عرض له فى سفر:

تَعَشَّ فإن عاهدتَنى لا تخونني نكن مثلَ من يا ذئبُ يصطحبان[2]

كون جملة: «**لا تخونني**» جواباً لـ «**عاهدتني**» فإنه بمنزلة القسم كقوله: (وهو الفرزدق) أيضا:

أرى محرزا عاهدتُه ليُوافِقَنّ فكانَ كَمَنْ أَغْرَيْتُه بخِلافي

فجملة: «**ليوافق**» جواب لـ « عاهدته » فيكون «**لا تخونني**» جواباً لـ «**عاهدتني**»؛ فلا محلّ له من الإعراب؛ لأنه جواب القسم.

ويحتمل كونه؛ أى كون «**لا تخونني**» حالا من الفاعل، وهو تاء المخاطب من «**عاهدتني**»، والتقدير: أى حال كونك غير خائن.

---

(١) الفرزدق هو: أبو فِراس همام بن غالب بن صعصعة، وكان جده صعصعة وجيها يعرف بـ «مُحْيى الموءودات» وأبوه غالب كان رئيسا فى قومه. ولد بالبصرة وأقام فى باديتها مع أبيه، وظهرت ملكة الشعر فيه وهو غلام، فجاء به أبوه إلى على بن أبى طالب بعد وقعة الجمل وأخبره بأنه شاعر. فقال: عَلِّمه القرآن، فلم ينظم شعراً حتى حفظ القرآن، ولم ينبغ فيه حتى قامت المهاجاة بينه وبين جرير. (تُوُفى: ١١٠هـ). وعبارة المغنى تحت عنوان «تنبيه»:

من أمثلة جواب القسم ما يخفى.. ثم قال: وما يحتمل الجواب وغيره قول الفرزدق:

تَعَشّ.. الخ فجملة النفى إما جواب لعاهدتنى فلا محل لها، أوحال من الفاعل، أو المفعُول أو كليهما فمحلها النصب والمعنى شاهد للجوابية.

(٢) هذا البيت قاله الفرزدق وقد تعرض له ذئب فى بعض الصحارى.

أو حالا من المفعول، وهو «**ياء المتكلم**» من «**عاهدتني**» والتقدير: حال كونى غير خائن.

أو حالا منهما؛ أى من الفاعل، وهو التاء الفوقانية، ومن المفعول وهو الياء التحتانية، والتقدير: حال كوننا غير خائنين.

وعلى التقادير الثلاثة يكون فى محل نصب.

والاحتمال الأول أرجح.

قال فى المغنى: والمعنى شاهد لكونها جوابا.

الجملة السادسة من الجمل التى لا محل لها:

(١) الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا.

(أ) كجواب «**إذا**» الشرطية نحو إذا جاء زيد أكرمتك.

(ب) وجواب «**لو**» الشرطية نحو: لولا زيد لأكرمتك. فجملة «**أكرمتك**» فى جواب إذا، ولو لا مَحَلّ لها.

(٢) أو الواقعة جوابا لشرط جازم ولم تقترن بالفاء، ولا بإذا الفجائية نحو قولك:

إن جاءنى زيد أكرمته. فجملة «**أكرمته**» وقعت جوابا لشرط جازم ولم تقترن بالفاء، ولا بإذا الفجائية، فلا محلّ لها. فإن اقترنت بأحدهما كانت فى محل جزم كما تقدم.

الجملة السابعة لما لا موضع له من الإعراب:

نحو: قام زيد، وقعد عمرو.

فجملة قعد عمرو لا محل لها من الإعراب، معطوفة على جملة قام زيد وهى لا محل لها؛ لأنها مستأنفة.

هذا إذا لم تقدر الواو الداخلة على قعد للحال؛ فإن قدرتها للحال كانت «**قد**» مقدرة، والجملة بعدها محلها نصب على الحال من زيد.

المسألة الرابعة
من المسائل الأربع من الباب الأول
الجُمَل الخبرية

وهى المحتملة للتصديق والتكذيب- مع قطع النظر عن قائلها- التى لم يطلبها العامل لزوما، ويصح الاستغناء عنها ؛ بخلاف الجملة التى يطلبها العامل لزوما:

كجملة الخبرَ و المحكية بالقول .

وبخلاف التى لا يصح الاستغناء عنها كجملة الصلة:

(أ) إن وقعت بعد النكرات المحضة؛ أى : الخالصة من شائبة التنكير فأحوال؛ أى فهى أحوال.

(ج) أو وقعت بعد غير المُتَمحّض؛ أى : التى فيها شائبة تعريف من وجه، وشائبة تنكير من وجه منهما؛ أى من النكرات والمعارف- فمحتملة لهما؛ أى فهى محتملة للصفات، والأحوال، وذلك مع وجود المقتضى ، وانتفاء المانع:

(١) والمقتضى للوصفية: تمحض التنكير.

(٢) والمقتضى للحالية: تمحُّضُ التعريف.

(٣) والمقتضى لهما: عدم تمحُّض التعريف والتنكير.

(٤) والمانع للوصفية: الاقتران بالواو ونحوها.

(٥) والمانع للحالية: الاقتران بحرف الاستقبال ونحوه.

(٦) والمانع للوصفية والحالية: فساد المعنى.

أمثلة:

(١) مثال الواقعة حالَ كونها صفة قوله تعالى :

﴿ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ ﴾ [الإسراء: ٩٣] .

فجملة ﴿نَّقْرَؤُهُ﴾ من الفعل والفاعل والمفعول فى موضع نصب صفة لـ «كتاباً» ؛ لأنه: أى «**كتابا**» نكرة محضة.

وقد مضت أمثلة ثلاثة من ذلك؛ أى من وقوع الجملة صفة للنكرة المحضة فى المسألة الثانية عند الكلام على الجملة التابعة للمفرد.

(٢) ومثال الجملة الواقعة بعد المعارف المحضة حالَ كونها حالاً قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدّثر:٦]. بالرفع.

فجملة تستكثر من الفعل والفاعل حال من الضمير فى «**تَمْنُنْ**». المقدر ذلك الضمير بأنت ، وهو معرفة محضة؛ لأن الضمائر كلها معارف محضة، بل هى أعرف المعارف.

(٣/أ) ومثال الجملة المحتملة للوجهين: الصفة والحال؛ الواقعة بعد النكرة غير المحضة، نحو قولك: «**مررت برجل صالح يُصلي**».

فإن شئت قدرت «**يُصَلّي**» من الفعل والفاعل صفة ثانية لرجل؛ لأنه نكرة؛ وقد وصف أولا بـ «صالح».

وإن شئت قدرته؛ أى «**يُصَلّي**» وفاعله حالا منه ؛ أى من رجل؛ لأنه قد قرب من المعرفة باختصاصه بالصفة الأولى، وهى صالح.

(٣/ب) ومثال الجملة المحتملة للوجهين: الصفة والحال: الجملة الواقعة بعد المعرفة غير المحضة، قوله تعالى: ﴿ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ﴾ [الجمعة: ٥].

فإن المراد بالحمار هنا الجنس من حيث هو، لا حمار بعينه، وذو التعريف الجنسى يقرب من النكرة فى المعنى؛ فتحتمل الجملة من قوله تعالى: ﴿ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ﴾ من الفعل والفاعل والمفعول وجهين:

أحدهما– الحالية؛ لأن الحمار وقع بلفظ المعرفة.

والوجه الثاني– الصفة؛ لأنه أى : الحمار كالنكرة فى المعنى من حيث الشيوع.